132

دراسات استراتيجية

سامي الخزندار

تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية

سامي الخزندار

العدد 132

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-1203
ISBN 978-9948-00-961-0

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

في ضوء المتغيرات والتطورات على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وتبلور نظام دولي جديد، وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتطورات التي تبعتها، وبخاصة "الحرب على الإرهاب"، سلطت الأضواء على ظاهرة الإسلام السياسي والحركات التي تمثله، بكافة أطيافها، وحظيت باهتمام متزايد في تفاعلات السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

ومما يمكن ملاحظته أن معظم الدراسات التي ركزت على هذه الظاهرة وتناولتها انطلقت بشكل خاص من رؤى ومواقف القوى الدولية والغربية تجاه الإسلام أو حركات هذه الظاهرة. أما الدراسات المعاصرة لهذه الحركات، والتي تنطلق من رؤيتها هي للمجال الخارجي وللقوى الإقليمية والدولية وسياساتها، فهي نادرة إن لم تكن غير موجودة. ومن هنا تركز هذه الدراسة على بحث وتحليل تطور العلاقة بين هذه الحركات والبيئتين الإقليمية والدولية من خلال رؤيتها وبرامجها وسياساتها منذ أربعينيات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر.

أما نطاق الدراسة فينحصر في حركات الإسلام السياسي المعاصرة، وتحديداً العربية السنية، والتي تتمثل بشكل رئيسي بحركة الإخوان المسلمين وصيغها الحزبية في العالم العربي، وكذلك الحركات التي ارتبطت بها ثم تخلت عن هذا الارتباط لكنها تحمل رؤية قريبة لرؤيتها، كتلك التي قادها حسن الترابي في السودان. وقد تم اختيار حالة الدراسة هذه لاعتبارات عدة: أولها،

أنها تشكل التيار الأكبر لظاهرة الإسلام السياسي في الدول العربية، وثانيها، أنها تبنت منذ عدة عقود مسألة المشاركة في العملية السياسية والإجراءات الديمقراطية كالانتخابات البلدية والبرلمانية في بعض الدول العربية، وأعلنت رفضها للعنف كمنهج للتغيير، وثالثها، اختلافها عن غيرها من الحركات الإسلامية السلمية الأخرى كالطرق الصوفية وجماعة التبليغ وغيرهما، والتي لا تنخرط بالعمل السياسي والإجراءات الديمقراطية ولا تدخل في منافسة مع القوى السياسية المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

ويتطلع الباحث إلى أن تكون هذه الدراسة مساهمة في الدراسات المعاصرة المهتمة بظاهرة الإسلام السياسي، مع أنها لن تغني عن مزيد من الدراسات العلمية الموضوعية. وهو يتناول رؤية العلاقات الدولية ومكانتها وتطور علاقة تلك الحركات بها من منظور وأدبيات الأخيرة، وليس وفق قناعاته الذاتية بالضرورة.

مدخل نظري

أولاً: العلاقات الدولية والفاعلون تحت القومية وعبر القومية

لم تعد معظم أدبيات ومدارس أو نظريات علم العلاقات الدولية المعاصرة تعتبرُ الدولة القومية الفاعل الوحيد في البيئة أو السياسة الدولية، كما كانت تراها المدرسة التقليدية، بل إن العلاقات الدولية تنوعت في قضاياها ومجالاتها، وتوسعت في عدد الفاعلين فيها على حساب دور الدولة القومية.[1]

ويشمل هذا التنوع مجموعة متعددة من الفاعلين في العلاقات الدولية منها: المنظمات الدولية، والقوى تحت القومية، والفاعلون عبر القومية (مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والأحزاب والحركات السياسية الأيديولوجية، والمنظمات غير الحكومية... إلخ). وتصنف حركات الإسلام السياسي ضمن الفاعلين تحت القومية والعابرة للقومية؛ حيث يعرِّف بعض الباحثين الفاعل عبر القومي بأنه «عبارة عن جماعة تضم أفراداً أو جماعات من دول مختلفة، ويجمعها إطار تنظيمي واحد بهدف القيام بعمل مشترك، وقد يأخذ هذا الفاعل شكل هيئات سياسية، أودينية، أوعلمية، أو مهنية، أو اجتماعية... إلخ».[2]

وبالرغم من أن الفاعلين تحت القومية أو عبر القومية ليسوا في وضع منافسة لدور الدولة القومية في العلاقات الدولية من حيث كونها صاحبة الدور الأهم، إلا أنهم أزاحوا الدولة من كونها صاحبة الدور الوحيد إلى الدور الأهم في العلاقات الدولية. كما أن بعض الفاعلين الآخرين تجاوزوا في بعض الأحيان أهمية الدولة القومية في العلاقات الدولية، مثل بعض الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، كما استطاع بعض الفاعلين عبر القومية فرض جزء من أجندة السياسة الدولية وتفاعلاتها (كما يحدث حالياً مع تنظيم القاعدة، وفرض قضية الحرب على الإرهاب في السياسة الدولية المعاصرة).

عموماً، فإن الفاعلين تحت القومية أو عبر القومية ليسوا بديلاً عن دور الدولة في العلاقات الدولية، وإنما أصبحوا مؤثرين في السلوك الخارجي سواء بشكل سلوك تعاوني أوصراعي أوتنافسي فيما بينهم.

وتعتبر حركات الإسلام السياسي - موضوع الدراسة - وفق التعريف المشار إليه أعلاه أحد الفاعلين تحت القومية والعابرة للقومية؛ وذلك بسبب امتداداتها واتصالاتها الخارجية داخل الدول العربية، وكذلك في معظم القارات، وبخاصة في أمريكا وأوربا. وتتمثل عناصر تأثيرها في السياسات الخارجية للدول العربية في جانبين: الأول، ارتباطها الوثيق ببعض القضايا العربية ذات التعقيدات الدولية وعلى رأسها قضية فلسطين، والثاني، قدرتها الكبيرة على التعبئة السياسية والأيديولوجية للمجتمعات المحلية، سواء على الصعيد الشعبي أو على صعيد مؤسسات المجتمع المدني والنقابات. وهذا كله وفر لها - وفق تقديرها - قدرة وأدوات ضغط على الدول العربية، ووضعها في اعتبارات صانع القرار الرسمي في معالجته للقضايا والشؤون الخارجية والدولية ذات الارتباط بقضايا المنطقة.

ثانياً: مفهوم ظاهرة الإسلام السياسي وحركاته

تختلف التعريفات لمصطلح "الإسلام السياسي"، بين كل من الباحثين الغربيين والباحثين العرب والمسلمين، كما تختلف هذه التعريفات باختلاف المنطلقات والتوجهات السياسية والفكرية للباحثين الذين يتصدون للكتابة حولها. أما في هذه الدراسة فسنعتمد في تحديد مفهوم ظاهرة الإسلام السياسي والحركات التي تمثله، حسبما أشير إليها سابقاً، على تعريفات وكتابات مفكريها ورموزها؛ مثل راشد الغنوشي وعبدالله أبوعزة ومحمود أبوالسعود وحسن الترابي وعبدالوهاب الأفندي وغيرهم.

أما راشد الغنوشي فيعرِّفها بقوله: «نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فتحتم أن تكون رسالته متجددة بتغير أوضاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون. وبناءً عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية واستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان».[3]

بينما يعرفها عبدالله أبوعزة بقوله: «نقصد بـ"الحركات الإسلامية" مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية، منفردة ومجتمعة من خلال هذا المنظور الإسلامي، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية».[4] ويشير محمود أبو السعود إلى أن المقصود بها «تجمّع أفراد مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه، ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية ... يستمدون نظمهم الحياتية من مثلهم الأعلى أو شرعتهم، ويحققون هذه النظم عن طريق "هياكل" ينشئونها حسب حاجاتهم وتطوراتهم البيئية».[5]

ويعرفها عبدالوهاب الأفندي على أنها «الحركات التي تنشط على الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة

على حد سواء ... ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة؛ إذ يندر مثلاً إطلاق وصف الحركات الإسلامية على الجماعات الصوفية التي لا تنشط في المجال السياسي، ولا يُطلق هذا الوصف عادة على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية».[6] ويضيف «تلك الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة، وتتصدى لقيادة ما تراه جهداً لازماً لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصير القيادات، والمؤثرات السلبية ومكايد الأعداء. وهي بهذا تدعي لنفسها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع، متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معاً».[7]

وتريد هذه الحركات «تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة».[8] وقد ميزت نفسها بثلاثة مظاهر: الأول، تشكيل جماعة منظمة. والثاني، مفهومها الشامل للإسلام في كافة مجالات الحياة. والثالث، العمل السلمي السياسي كمنهج للتغيير في المجتمع.[9]

في ضوء ما سبق، يمكن أن نعبر عن ماهية ظاهرة الإسلام السياسي أو حركاته من خلال ترابط الأبعاد والرؤى التالية:

1. إن السياسة كفكر و ممارسة هي جزء أو محور أساسي لها؛ وذلك لكون الإسلام "ديناً ودولة" ذا طبيعة شمولية لكافة مجالات الحياة. ومن هنا تعتبر هذه الحركات أن الإسلام هو الإطار الفكري لها، بما في ذلك المفاهيم والممارسات الإسلامية للسياسة بتنوعاتها المختلفة.

2. إن السياسة هي وسيلة وغاية لها، حيث تتمثل هذه الغاية في إيجاد نظام الحكم السياسي الرشيد في مجتمعات المسلمين، مما يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي وهو تحقيق نظام الإسلام الشامل للحياة أو المشروع الإسلامي البديل. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الغاية تمثل - أيضاً - دافعاً وهدفاً، وبالتالي فإن أبعاد النظرية السياسية لديها مرتبطة «بمفهومي الحاكمية والتوحيد اللذين يعملان كمنظم للسلوك السياسي... وينطوي هذا السلوك على السلوك الدولي والعالمي الذي يجب أن يرتكز على مسلّمات أساسية كعالمية الإسلام وشموليته، ووجوب نشر السلام والأخلاق».[10]

3. بما أن الإسلام دين حركة وتفاعل مع الحياة، وهو دين تدافع بين الخير والشر (الحق والباطل)، فهو بهذا المعنى حركة تغيير إصلاحي شامل وحراك تعاوني وتصارعي لسيادة "المشروع الحضاري الإسلامي" في الحياة. ومن هنا، ووفق منظورها، فإنها تعتبر نفسها "حركات تغيير إصلاحي" تهدف إلى تحقيق هذا المشروع. وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن تحديد وسائل "التغيير" و"طبيعة فهم المشروع الحضاري" شكلا مصدر التنوع والتعدد في ظاهرة حركات الإسلام السياسي في العالم العربي؛ فهناك اختلاف بينها حول سياسات وأساليب التغيير وأدواته ومراحله، وهناك اختلاف أيضاً حول أولويات هذا المشروع وماهيته وبرامجه ومراحل تطبيقه.

خلاصة القول، هي أن هذه الحركات تعتبر ذاتها حركات تغيير إصلاحي اجتماعي شامل على أساس الاعتماد على مرجعية الإسلام كمصدر للفكر والسياسات والسلوك والبرامج والغايات. ولكن نتيجة لوجود تفاوت في فهم مقاصد الإسلام ووسائل تطبيقه تعددت هذه الحركات، وفي بعض الأحيان أخذت شكل اختلاف أو تناقض فيما بينها.

ثالثاً: الخصائص العامة الداخلية لحركات الإسلام السياسي

يتناول هذا الجزء بعض الخصائص والسمات العامة لحركات الإسلام السياسي، ونخص بالذكر هنا حركة الإخوان المسلمين، بوصفها الحالة الدراسية. فبالرغم من تفاوت ظهور هذه الخصائص عند تنظيماتها القُطرية، إلا أنه يمكن اعتبار الخصائص الآتية سمات مشتركة بينها. ويعزى تفاوت هذه الخصائص بين دولة وأخرى إلى اختلاف الظروف المحلية التي تعمل فيها هذه الحركات، وإلى التفاوت الكبير في كفاءات وخلفيات كوادرها القُطرية. ويمكن إجمال أهم تلك الخصائص المشتركة فيما يأتي:

1. الطبيعة "الجذرية" على صعيد المفاهيم ونظام الحياة؛ أي أنها تهدف إلى التغيير الجذري للمفاهيم وللرؤية الكونية غير الإسلامية التي غلبت على نظم الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها في العالم العربي. ويعبر أحدهم عن ذلك بأنها «تستهدف الإصلاح من الجذور أي إعادة البناء الاجتماعي من الأساس من أجل انطلاق دورة حضارية إسلامية جديدة ... ولا أعني بالضرورة ... استخدام القوة في التغيير، وإنما أعني أن التغيير

جذري ولو تم بالتدريج وبالوسائل السلمية، فهو تغيير في طبيعة الدولة ذاتها».[11] بتعبير آخر، تغيير يسعى إلى إحلال مشروع بديل يرتكز على أطروحات إسلامية محل المشروع المعاصر المرتكز على النمط الغربي والعلماني. كما أن الطبيعة التدرجية للتغيير لا تعني بالضرورة اختلافاً في وسائل التغيير لكلا المشروعين، فالوسائل السلمية أو الديمقراطية للتغيير تشكل إطاراً أساسياً لكلا المشروعين.

2. الانتقال من الصراع مع السلطة إلى التعايش أو المشاركة في السلطة: إن المتتبع لمسيرة هذه الحركات يرى أنها، ومنذ نهاية السبعينيات، تحولت نظرتها إلى السلطة من نظرة "صراع" على السلطة إلى "معارضة" سياسية للسلطة (باستثناء ما حدث في سوريا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات)، أو إلى تعايش ومهادنة أو مشاركة في السلطة كما يحدث في مصر وبعض دول الخليج العربية والأردن والمغرب واليمن وغيرها.[12] ويلاحظ أن خطابها السياسي وممارساتها السياسية تؤكد على إمكانية التعايش مع السلطة، أو المشاركة معها في عملية الإصلاح العام للمجتمع، وخصوصاً الإصلاح السياسي. وهذا التطور يجعلنا نلاحظ اهتمامها بالمشاركة من خلال قنوات وآليات العمل السياسي الرسمي.

3. الدمج بين الخطاب العقائدي والسلوك الواقعي البراجماتي (الاجتهاد في الممارسة وتنزيل الفكر على الواقع)؛ فرغم أن خطابها السياسي يركز في محوره على المضمون العقائدي، والالتزام بالمبادئ الأساسية تجاه القضايا

السياسية العامة والسلطة السياسية، إلا أنه أخذ يتجه - وبخاصة في فترة التسعينيات من القرن العشرين وحتى الآن - نحو البراجماتية على صعيد السلوك والممارسة. فعلى سبيل المثال، مارس العديد من فروعها تحالفات سياسية مع تيارات وأحزاب علمانية، بما فيها اليسارية أو الاشتراكية كما حصل في مصر مع حزب العمل، وفي اليمن بتحالف التجمع اليمني للإصلاح مع حزب المؤتمر العام الحاكم ضد التيارات الاشتراكية، وكذلك في الأردن والجزائر. وربما كانت القضية السياسية العربية الأساسية التي ظلت هذه الحركات محافظة فيها بوضوح على رؤيتها العقائدية تجاهها هي القضية الفلسطينية ومسألة السلام مع إسرائيل. هذا الدمج بين الخطاب العقائدي وبين السلوك البراجماتي لظاهرة الإسلام السياسي عمل على تطوير الرؤية السياسية لهذه الظاهرة وساهم في انتقالها بشكل كبير من إطار العموميات إلى البرامج والطروحات المحددة.[13]

4. تطور ظاهرة الإسلام السياسي تطوراً ذاتياً؛ فعملية التفاعل بين قوة الدفع الذاتية لهذه الحركات نتيجة قدراتها الأيديولوجية والتنظيمية، بشكل خاص، وبين المتغيرات المحلية والعربية والدولية كانت تدفعها نحو ما يمكن أن نسميه بـ "التطور الذاتي"؛ «فمن الطبيعي أن تتطور حركة غايتها التغيير، وأن تختار منهجاً في التفكير وطريقة في السلوك تلائم بين الهدف وبين الواقع، ولقد تطورت الصحوة داخل الحركات الإسلامية تطوراً ملحوظاً بحكم تغيير الأحوال الوطنية داخل كل قُطر وبحكم تجدد أجيال القيادات السياسية وتنوع المفاهيم المعتمدة، وظروف التعامل

بين الصحوة وبين العوامل الخارجية في ما للحركة من علاقات مع الأنظمة الحاكمة ومع الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية».[14]
وبالطبع، فإن مدى سرعة التطور الذاتي في حركات هذه الظاهرة متفاوتة بحسب تفاوت قوة العناصر المشار إليها وتأثيرها. غير أنه لابد من الإشارة إلى أن التطور الذاتي كانت تدفعه الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، كرد فعل أو استجابة لهذه المتغيرات، أكثر من كونه نتيجة توافر عنصر المبادرة نحو الفعل أو قدرة على صياغة مبادرات لصنع المستقبل والتأثير في مجرياته.

5. تكيف ظاهرة الإسلام السياسي مع الأولويات القُطرية؛ إذ يُلاحظ وجود تغير أو تحول في اهتمام حركات هذه الظاهرة من "الهم الإسلامي العالمي" إلى الأولويات الوطنية أو القُطرية، بالرغم من احتفاظ خطابها السياسي بالعالمية، واستمرار تفاعلها مع مشكلات وقضايا الأمة العربية والإسلامية. وهذا ما يمكن ملاحظته كتحول كبير في أدبياتها بين الأربعينيات وحتى الثمانينيات (مثل اهتمامها بمشكلات استقلال الدول العربية، وقضية أفغانستان خلال الاحتلال السوفيتي لها)، وبين فترة التسعينيات؛ أي بعد حرب الخليج الثانية، التي ظهر بعدها بوضوح هذا التحول بانكفائها على أولوياتها المحلية؛ مثل قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتنمية ومحاربة الفساد المالي والإداري، والاهتمام بقضايا الحريات العامة، والمشاركة السياسية، ومشكلات المجتمع المحلي وهمومه. ولم يشمل هذا التحول القضية الفلسطينية وذلك

لخصوصيتها الدينية، ولطبيعة ارتباطها بالبيئة المحلية والعربية والإسلامية.

تطور العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والبيئة الخارجية

يتناول هذا المحور تطور العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والمحيطين الإقليمي والدولي، وذلك منذ الثلاثينيات من القرن الماضي وحتى بدايات القرن الحالي. ويمكن تقسيم المراحل الأساسية لتطور هذه العلاقة إلى ثلاث: الأولى، غياب الرؤية المنهجية للعلاقات الدولية (الثلاثينيات- السبعينيات)، والثانية، الاتجاه نحو فقه العلاقات الإقليمية والدولية والعمل فيها (نهاية السبعينيات - بداية التسعينيات)، والثالثة، الاتجاه نحو نظرية وإطار استراتيجي للعلاقات الدولية والحضور والمشاركة في البيئتين الإقليمية والدولية (بداية التسعينيات - بدايات القرن الحادي والعشرين). وقد تم تحديد هذه المراحل في ضوء اعتبارات أو متغيرات تتعلق بطرفي العلاقة.

أولاً: مرحلة غياب الرؤية المنهجية للعلاقات الدولية

بدأت هذه المرحلة منذ أوائل الثلاثينيات، وامتدت حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي عند ظهور الثورة الإسلامية في إيران، وعودة الحركة الإسلامية الأم في مصر إلى العمل السياسي المفتوح نسبياً، بعد أن

كانت قد حُلت واعتقل معظم قادتها في عقدي الخمسينيات والستينيات. ومما يُلاحظ في هذه المرحلة غياب الرؤية المنهجية والتأطير النظري الذي يحدد كيفية تعاملها مع البيئة الخارجية، إذ لم تكن لديها القدرة والإمكانيات على اتخاذ مبادرات وسياسات مؤثرة إقليمياً ودولياً، وإنما كانت تتعامل كرد فعل.

في هذه المرحلة عبرت هذه الحركات عن مواقفها وتعاملها مع القوى الدولية والبيئة الخارجية من خلال عدد من المؤثرات والاتجاهات، منها: أولاً، مقاومة الاحتلال وقوى الاستعمار الأوربي التي كانت تحتل عدداً كبيراً من الدول العربية. ثانياً، مؤازرة حركات إسلامية مضطهدة في دول العالم الإسلامي. ثالثاً، الانشغال بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ومعارضة المؤازرة الدولية بأشكالها المختلفة لهذا الاحتلال، حيث كانت هذه القضية تعتبر من أكثر المتغيرات التي أثرت في سلوكها ومواقفها السياسية تجاه القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي آنذاك. رابعاً، تفاعلها واهتمامها بالنزاعات والمشكلات التي كانت تمس الأقليات الإسلامية في بعض دول العالم.

وفي هذه المرحلة كان مفهومها ورؤيتها للسياسة الخارجية والدولية يستند إلى ما عبر عنه مؤسسها بقوله: «فإن أُريدَ بالسياسة معناها الخارجي، وهو المحافظة على استقلال الأمة وحريتها، وإشعارها كرامتها وعزتها والسير بها إلى الأهداف المجيدة التي تحتل بها مكانتها بين الأمم ومنزلتها الكريمة بين الشعوب والدول، وتخليصها من استبداد غيرها بها وتدخله في شؤونها، مع تحديد الصلة بينها وبين سواها تحديداً يفصل حقوقها جميعاً، ويوجه الدول

كلها إلى السلام العالمي العام وهو مايسمونه (القانون الدولي) ... فإن الإسلام قد عُني بذلك كل العناية وأفتى فيه بوضوح وجلاء، وألزم المسلمين أن يأخذوا بهذه الأحكام في السلم والحرب على السواء ... قرر الإسلام سيادة الأمة الإسلامية وأستاذيتها للأمم ... ثم أوجب على الأمة المحافظة على هذه السيادة».[15]

ويعبر كامل الشريف، وهو ممن عايشوا هذه المرحلة، بقوله إن هذه الحركات لا تعطي «أي عناية للعامل الدولي ولا تكاد تدخله في حسابها، وكأنه غير موجود، غير أنها سرعان ما تصطدم به وتجده ماثلاً في علاقات البلد السياسية والاقتصادية، ماثلاً في طبقة علمانية تهيمن على الحكم ودنيا المال ووسائل الإعلام التي ترتبط إلى - حد كبير- بخيوط خارجية، ولا يعني ذلك أن "العلمانيين" عصبة من الخونة أو العملاء ولكن أناس تربوا على فكر مغاير، ويعملون في مؤسسات وطنية ترتبط بنظام عالمي وطيد الأركان. وهذا التيار العالمي بكل فروعه هو تيار مناوئ للفكر الإسلامي لاعتبارات مختلفة يختلط فيها الجهل، والمصالح، والعداوة الموروثة، وليس هناك من جهد حقيقي لتصحيح الصورة أو لتخفيف العداء. وأذكر في اللقاءات التي كانت تثار فيها أمثال هذه القضايا في الأربعينيات والخمسينيات أنه لم يكن هناك استعداد لقبول الآراء الناصحة أو المخالفة، حيث كانت تُقابل بالاتهام السريع بالفرنجة والانحراف والعمالة للأجنبي».[16]

ويبرر - في الوقت نفسه - هذه السلبية أو القصور لظاهرة الإسلام السياسي تجاه الفعل الدولي بأن «الظروف الدولية أقوى من الحركات المحلية،

وإذا أرادت حركة ما أن تستفيد من الظروف فهي لا تفعل شيئاً سوى أن تلقي بنفسها في خضم التيار الدولي، الذي يحملها حيث يريد».[17] وهذا كله لا ينفي وجود اهتمام في هذه المرحلة بالبعد الدولي، ولكن في إطار من الكليات والعموميات الفضفاضة، وفي إطار مقاومتها للاستعمار في الدول العربية، وانطلاقاً من أن الإسلام ذو طبيعة عالمية، وهو دعوة للإنسانية جمعاء.

ويلخص أحد المؤسسين المعاصرين المشاركين في تطور ظاهرة الإسلام السياسي طبيعة العلاقة بين هذه الظاهرة والبعد الدولي خلال هذه المرحلة، بالإشارة إلى أنها كانت «تُعنى بالقضايا العالمية ذات الوجه الإسلامي الصريح، وبأي نزاع دولي يمس شأن المسلمين، وربما تجاوبت مع تطوراته بالتعبير عن التضامن والانتصار لجانب الإسلام فيه، أو بالحملة والإنكار على الجانب الآخر. فمن ذلك قضايا التحرر الوطني الإسلامي ... وقضايا الحركات الإسلامية وجهادها تحت وطأة النظم الغاشمة ... وقضايا كفاح المسلمين لتقرير مصائرهم المتميزة في وجه طوائف أخرى (كما كان في فلسطين وكشمير) ... أما وراء ذلك فقد ظلت الحركة لنحو عشرين عاماً بعد قيامها لا تُعنى إلا بكليات الوضع العالمي، ولا تكاد تميز إلا الكتلتين الغربية والشرقية لغرض الانحياز دونهما إلى الكتلة العالمية الإسلامية، بدافع الولاء والانتماء لأمة المسلمين، وكأن الحركة لم تكن معنية بخريطة التكتل الدولي لذاتها أو مدركة لمغازيها في مصائر العالم ... فلا اهتمام ولا علاقة بغير الظواهر العالمية المتصلة بالإسلام عن وجه صريح مباشر، ولا دراسة ولا سياسة ولا ممارسة للعلاقات الدولية. بل كانت الحركة ترهب الدول عموماً

وتنفر من الدول غير المسلمة خاصة، تعدية لمفهوم البراء من الكفار إلى صعيد العلاقات، وعقدة من شبهة الاتصال الدبلوماسي كأنه مباشرة نجس غريب أو مقاربة خطر خبيث».[18]

وفي سياق تحديد هذه الحركات لأولوياتها في هذه المرحلة، فإن الواقع الذي كانت تعيشه فرض نفسه على أولوياتها، ويشير أحد رموزها آنذاك إلى أن «تجزئة وحدة الأمة إلى كيانات قطرية، ووقوعها تحت الاستعمار الغربي، مما أشغل الأمة بحركة التحرير والاستقلال، ومن هنا كانت الأولوية الثانية للعمل الإسلامي [بعد الحفاظ على إيمان الأمة بشريعتها وبعدم فصل الدين عن السياسة] قيادة حركات التحرر من الاستعمار، والجهاد ضد المستعمر في شتى ديار المسلمين، وهذا عرّض الحركات الإسلامية إلى الاضطهاد والملاحقة من دول الاستعمار والصهيونية، ومن يتحالف معهم من بعض الأنظمة العربية».[19] وعموماً، «وبسبب ظروف مكافحة الاستعمار، والسعي إلى الانفصال عن ثقافته وقيمه، نظر الإسلاميون منذ البداية إلى القيم العالمية والمؤسسات الدولية نظرة شك وعداء؛ فقد قيل تارة إن تلك القيم هي قيم غربية خاصة، وقيل طوراً إن الغربيين يكيلون بمكيالين».[20] وفي هذا السياق أيضاً، وفي إطار رؤيتها وحراكها تجاه المنظمات الدولية خلال هذه المرحلة، فإن الشيء الواضح الذي مارسته في هذا الإطار هو انتقاد ورفض قرارات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية.

إن ما سبق يؤكد أن اهتمام هذه الحركات بالبيئة والقوى الدولية كان وفق رؤية سطحية وليس نتيجة تخطيط ممنهج للفعل، أو نتيجة للمشاركة في

متغيرات العلاقات الدولية تجاه المنطقة العربية، وإنما هو رد فعل أو دفاع سلبي أجبرت على التعامل معه نتيجة ممارسات بعض القوى الدولية ضد الدول العربية والإسلامية.

ثانياً: الاتجاه نحو فقه العلاقات الإقليمية والدولية والعمل فيها

هذه المرحلة هي مرحلة انتقالية نحو وعي أهمية المتغيرات الدولية، ومحاولة القيام بشيء من العمل تجاه المجتمعين الإقليمي والدولي. وقد بدأت هذه المرحلة منذ عام 1979 الذي شهد الثورة الإسلامية في إيران، والتي بدورها خلقت أجواء جديدة أثرت على جميع حركات الإسلام السياسي من حيث السياسات والتفاعل مع البيئة الدولية، ثم تبع ذلك الحرب العراقية - الإيرانية، ومر بهذه المرحلة ظهور حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في فلسطين عام 1987، وانتهت مع أزمة وحرب الخليج الثانية 1990/ 1991. وقد تمثل تطور الحركة وتفاعلها على الصعيد الدولي في هذه المرحلة بأشكال عدة، منها:

أولها، تنامي الوجود الطلابي العربي والإسلامي في أوربا وأمريكا والدول الاشتراكية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. وارتبط ذلك ببناء مؤسسات واتحادات طلابية إسلامية. وقد ساعد وجود الحريات والممارسة الديمقراطية في هذه الدول على ذلك النمو. وشكل جزء كبير من هذا الوجود الطلابي رصيداً خارجياً لحركات الإسلام السياسي؛ إذ وفر فرصة للاحتكاك بهذه البيئات، وأصبح أكثر قدرة على فهم واستيعاب النظم

السياسية الغربية، والتعامل مع القوى المؤثرة في هذه المجتمعات. وفي ضوء تلك الحريات، انطلق هذا الوجود نحو الممارسات السياسية والانفتاح السياسي، وبناء علاقات تعاون سياسي ودعوي مع هذه المجتمعات ومؤسساتها. وعند عودة الجزء الأكبر من هؤلاء الطلاب إلى مواطنهم في العالم العربي، فقد مثلوا جزءاً قيادياً في إدارة وتفاعل تلك الحركات برؤية أكثر انفتاحاً وإدراكاً لأهمية التجربة السياسية الغربية وطبيعة أنظمتها السياسية وهيكلها وآليات عملها وموقع القضايا العربية والإسلامية في حياتها السياسية، وكيفية تأثير هذه التجربة السياسية الغربية على الحياة السياسية في العالم العربي والإسلامي. وفي المقابل، استقر جزء آخر منهم في الغرب، وبقي على اتصال مباشر بتلك الحركات في الدول العربية والإسلامية.

ثانيها، اتصالات المغتربين وعلاقاتهم السياسية في البيئة الغربية؛ والمقصود بالمغتربين هنا هم الذين غادروا بلادهم العربية وانتقلوا إلى العيش في أوربا وأمريكا واستقروا فيها، لأسباب عديدة. وكان عدد من هؤلاء ينتمون لحركات الإسلام السياسي أو أنهم انضموا إليها في الغرب. وفي ضوء الحريات المتوافرة في المهجر، فقد كانوا يمارسون العمل السياسي المعارض، مما تطلب ذلك نوعاً من الاتصالات مع شخصيات ومؤسسات سياسية وإعلامية وحقوقية غربية، بقصد توضيح حقيقة ممارسات بعض الأنظمة العربية وتشكيل ضغط عليها. كما كان جزء من عملهم موجهاً نحو مؤازرة بعض القضايا؛ مثل فلسطين وأفغانستان وكشمير وغيرها. وأتاح تنامي

الإمكانيات الاقتصادية لدى بعض المغتربين أن جعل منهم محوراً للاتصالات السياسية الدولية لتلك الحركات، مثل يوسف ندا مفوض العلاقات السياسية الدولية لدى التنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي كان مستقراً في سويسرا، حيث قام - كما قال - بأدوار ووساطات دولية وإقليمية عديدة مثل: ترتيب العلاقة بين الإخوان المسلمين والثورة الإيرانية، والقيام بوساطات بين العراق وإيران بشأن الحرب بينهما وغيرها، وهو ما سيشار إليه لاحقاً.

وقد أدى جميع ما سبق في هذه المرحلة إلى أن «تأكد البعد العالمي فيها واشتد الوعي والاهتمام، وتطور ذلك إلى تجارب عملية في التعرف والاتصال، وإلى مشروعات فعلية من التعامل والتعاون»،[21] ودفع أيضاً نحو فهم أعمق لمعادلة العلاقات الخارجية مع الغرب، في محاولة لإزالة أو تخفيف الممارسات الموجهة نحو هذه الحركات في بعض الدول العربية.

وفي هذه المرحلة، وبخاصة في الثمانينيات من القرن الماضي، ساعد انتشارها الواسع في الخارج على دخولها في مرحلة بناء الاتصالات السياسية وممارسة بعض الوساطات، مثل: اتصال التنظيم الدولي للإخوان المسلمين بالثورة الإيرانية قبل وأثناء الثورة وبعد قيامها، لتوفير دعم وتشجيع خارجي لها، ومحاولة بناء علاقات سياسية مبكرة معها، وتحرك مع بعض الشخصيات الإسلامية الأخرى من أجل تقديم التأييد السياسي الخارجي، والتعبير عن المؤازرة لتلك الثورة في مراحل مبكرة. وهو ما كان يعكس آمالاً إسلامية

عريضة في الثورة الإيرانية، كانت تعول عليها هذه الحركات، وتعكس قناعة لديها بأنها نقطة البداية لقيام دولة إسلامية في المنطقة والمحيط الإقليمي. ولكن تلك التقديرات السياسية لم تكن دقيقة، وتبين لها لاحقاً أن رهانها لم يكن سليماً، خاصة مع تطورات الحرب العراقية-الإيرانية، والصراع الداخلي الذي شهدته سوريا في تلك الفترة، ومع توجه الدستور الإيراني نحو الصبغة المذهبية الشيعية. وقد شكل هذا الاتصال السياسي رغبة في بناء علاقات سياسية، قابلها الطرف الإيراني في مراحلها الأولى بإيجابية وترحيب محاولاً استثمار هذا الدعم بما يعكسه من رصيد شعبي من جهة، وإضفاء شرعية إسلامية دولية شعبية على هذه الثورة من جهة أخرى.

في هذه المرحلة أيضاً مارست هذه الحركات الدخول في العمل التفاوضي والوساطة كطرف ثالث، حيث دخلت في محاولة إصلاح العلاقة بين الحكومة الإيرانية وبين الأكراد السنة في إيران، وكانت هذه الوساطة على شكل مبادرة فردية قام بها يوسف ندا وبموافقة الجهة الممثل لها، حيث تضمنت اتصالات بينه وبين مساعد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للشؤون السياسية جان دومينيكو بيكو لإنهاء هذه الحرب، ولعب الأخير دوراً محورياً في إنهائها.[22]

ثالثها، القضية الأفغانية والاحتلال السوفيتي لأفغانستان، فقد اعتبرت في الثمانينيات من القضايا المحورية لهذه الحركات، بوصفها قضية إسلامية تتعلق باحتلال شعب وبلد مسلم. وقد قامت بتوفير كافة أنواع الدعم

السياسي والاقتصادي والمالي واللوجستي والإعلامي وغيرها لمناصرتها. وبوصف هذه القضية متشابكة مع أبعاد عربية وإسلامية ودولية ومرتبطة بظروف الحرب الباردة، فقد كانت مشاركة هذه الحركات في تفاعلات هذه القضية سبباً أدخلها بالتالي في تفاعلات الحرب الباردة كطرف غير مباشر، وأوجدت نوعاً من التفاهم بين سياساتها عالمياً والسياسة الأمريكية تجاه عدوهما المشترك وهو الاتحاد السوفيتي والأيديولوجية الشيوعية. وأتاح هذا الوضع فتح إمكانيات وتسهيلات دولية لظاهرة الإسلام السياسي من خلال بعض الدول العربية والإسلامية المحافظة والمعادية للشيوعية. وكانت هذه الأجواء الإيجابية الإقليمية والدولية الداعمة لدور هذه الحركات في هذه القضية قد أدت إلى تزايد الاهتمام بها والانفتاح عليها من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية.

أظهرت القضية الأفغانية آنذاك وجود إمكانية للتعايش أو التعاون بين حركات الإسلام السياسي وبين الغرب، كما أظهرت أن تلك الحركات أقل عدائية وأكثر تحيزاً للاتجاه الليبرالي الغربي منها للاتجاه الشيوعي، وأظهرت أيضاً وجود إمكانية لممارسة شكل من أشكال السلوك الدولي البراجماتي عند توافر مصالح عامة تدفعها نحو البحث عن إمكانية تعايش، بالرغم من وجود تناقضات أساسية على الصعيد الفكري والأيديولوجي، وعلى صعيد السياسات الغربية تجاه القضية الفلسطينية.

عموماً، فإن مرحلة الثمانينيات كانت تعكس تطوراً ملحوظاً في فهم واستيعاب الإسلاميين للعلاقات الإقليمية والدولية وتعقيداتها، ولذا

تراجعت بشكل كبير في هذه المرحلة طروحاتهم حول "نظرية المؤامرة الدولية"، كما «اختفت من طروحاتهم في الثمانينيات تصورات الجاهلية، والمؤامرة اليهودية العالمية، وتآمر الغرب على الإسلام. لكن ذلك لم يقلل من قناعاتهم بضرورة مناضلة الغرب وضرب هيمنته على مجتمعاتنا، وإحداث انفصام عن ثقافته وسياساته»،[23] وذلك دون تجاهل لأهمية ونفوذ هذه القوى الدولية، ولكن بعيداً عن التفسير التلقائي "التآمري" حول قدرة هذه القوى على التحكم التلقائي بالأحداث، أو صناعة جميع ما يحدث من تغيرات في جميع الدول العربية والإسلامية. وإجمالاً، كان شكل الدور أو المشاركة في النشاط السياسي الدولي لهذه الحركات في الثمانينيات إما على شكل مبادرات فردية، أو من خلال وفود رسمية جماعية، وكانت معظم الجهود مجرد رد فعل تجاه ظروف ومتغيرات إقليمية معينة.

ثالثاً: الاتجاه نحو نظرية وإطار للعلاقات الدولية والمشاركة في البيئتين الإقليمية والدولية

بدأت هذه المرحلة بظهور مجموعة أحداث ومتغيرات إقليمية ودولية مهمة؛ منها انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، ونشوب حرب الخليج الثانية، وظهور النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية، وبروز الهيمنة الأمريكية. وعلى صعيد القضية الفلسطينية وحركات الإسلام السياسي، برزت حركة حماس كمتغير أساسي بتعقيدات تلك القضية.[24] وأخيراً، شهدت هذه المرحلة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم الحرب على العراق عام 2003.

ونتيجة المتغيرات الإقليمية والدولية التي عايشتها هذه الحركات في المرحلتين السابقتين، أدركت ضرورة بلورة رؤية لحراكها السياسي الإقليمي والدولي، وهو ما دفعها أو دفع بعض أطرافها إلى وضع تصورات منهجية أو منظومة فكرية للواقع الدولي، أو الاتجاه نحو بناء نظرية وسياسات للعلاقات الدولية، وللكيفية التي من خلالها يمكن القيام بالممارسات السياسية على المستوى الدولي، بوصفها مشاركاً رئيسياً وليس مجرد متلق ذي ردود على أفعال، وهو ما أدى إلى جعلها أكثر "حضوراً" في حسابات القوى الدولية. ومما ساعد على هذا التطور والاهتمام بظاهرة الإسلام السياسي، الحديث في الغرب عن عدو وخطر جديد هو "خطر الإسلام" كعدو بديل للاتحاد السوفيتي. وفي المقابل دفعت هذه التطورات هذه الحركات إلى التفاعل السلبي والإيجابي مع متغيرات السياسة الدولية، وكذلك إلى الاهتمام الفكري والسياسي من قبل هذه الحركات ومن قبل الدول والمؤسسات في الغرب وفي العالم العربي والإسلامي بموضوعي "الإسلام والغرب" و"صراع الحضارات".

بدأت هذه المرحلة بغزو العراق لدولة الكويت عام 1990، وما نتج عنه من تفاعل عالمي واهتمام كبير بالمنطقة العربية، فكان لابد لهذه الحركات من أن تجد لنفسها دوراً وحضوراً في هذا السياق؛ لأنها تعتبر أن ذلك يمسها مباشرة بوصفها حركة سياسية ذات رسالة حضارية ودينية. ومن هنا حاولت أن توجد لنفسها دوراً في الاتصالات السياسية على مستوى المنطقة، فقامت بتحرك إقليمي ودولي يمكن اعتباره تحركاً نوعياً، حيث شكلت الحركات المتواجدة في دول مثل مصر والأردن وسوريا وتونس والسودان وفلسطين

وفداً إسلامياً لمحاولة الوساطة بين الدول العربية لحل النزاع في أزمة الخليج.[25] وقام هذا الوفد في أيلول/ سبتمبر1990 – والذي أصدر بياناً صحفياً لاحقاً بهذا الشأن – بزيارة المملكة العربية السعودية والعراق وإيران والأردن، والتقى رؤساء وملوك هذه الدول وبعض الشخصيات المهمة فيها، وبعض المسؤولين الكويتيين المقيمين في السعودية. وفي ختام جولته عقد في تشرين الأول/ أكتوبر مؤتمراً صحافياً في عمّان، وعبر من خلال بيانه الصحفي ما تناوله خلال هذه الجولة ونتائج الزيارات وجهود الوساطة، وعبر هذا البيان عن عدد من المحاور تعبر عن رؤيته لهذه الأحداث والتطورات الدولية وكيفية حل الصراعات على المستوى الإقليمي.[26]

· وتابعت هذه الحركات جهودها من خلال إرسال وفد وساطة مصغر إلى كل من المملكة العربية السعودية والعراق، وقام بنقل رسائل من الأطراف المعنية للمساعدة في إبقاء المجال مفتوحاً أمام الحل العربي الإسلامي.[27] كما تابعت جهودها، حيث عقد ممثلوها اجتماعاً في الفترة 15 كانون الثاني/ يناير– 7 شباط/ فبراير 1991. [28]

ويمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات حول دور هذه الحركات في أزمة الخليج، والتي كانت تشكل سمات خاصة لهذا الدور؛ فقد كان الموقف السياسي لها، عموماً، تجاه أزمة الخليج يعتبر بالنسبة إليها موقفاً "مبدئياً" ينسجم مع تقاليدها وطروحاتها الفكرية، وفي دائرة ما تعتبره المصلحة العامة للأمة الإسلامية؛ أي الدائرة الأوسع، ولو تناقض ذلك مع دائرة قطرية معينة. وفي الوقت نفسه، كانت تعتبر هذا الموقف "المبدئي" مخرجاً سياسياً لها

في ضوء التعقيدات المحلية والإقليمية لهذه الأزمة الدولية في العالم العربي على الصعيدين الشعبي والرسمي؛ فحسب وجهة نظرها، فإن هذا الموقف توافق مع غالب التوجه الشعبي العربي والإسلامي من جهة، وانسجم مع معظم أو غالبية مواقف أطرافها ذاتها في الساحة العربية، باستثناء دائرة دول الخليج العربي التي كانت تختلف مع هذه الطروحات.

وفي المقابل كان هذا الموقف يتناقض مع الموقف الرسمي لمعظم الحكومات العربية، مما أدى إلى تعارض في المصالح وخلافات مع هذه الأنظمة السياسية.

عكس الخطاب السياسي للحركات الإسلامية خلال أزمة الخليج رؤيتها وتشخيصها لعناصر الخلل التي تؤدي إلى نشوء الأزمات والمشاكل في المنطقة العربية، وعزا الخطاب أسباب ذلك إلى وجود عدة عناصر منها: [29]

- أزمة النخب السياسية الحاكمة المتمثلة في مشكلة الاستبداد السياسي الذي تمارسه بعض النظم العربية.
- أزمة الشرعية، متمثلة في ابتعاد النظم السياسية عن الشرعية الإسلامية.
- ورطة التبعية، من خلال اتهام النظم العربية بالانحياز والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية.
- التآمر ووجود أطماع صهيونية غربية استعمارية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وثرواته.

من ناحية أخرى عبر الموقف والخطاب السياسي لهذه الحركات عن محاولة "التأثير والفعل" و"الحضور" في تفاعلات القوى الإقليمية والدولية في أحداث هذه الأزمة، وذلك من خلال الأشكال التالية: التوعية الجماهيرية بطبيعة الأزمة ومخاطرها، والتعبئة الشعبية بأشكالها كافة للضغط على الحكومات العربية المشاركة في التحالف، والاتصالات السياسية مع كبار المسؤولين والشخصيات السياسية في دول أطراف الصراع، والقيام بالوساطة أو بمبادرة سياسية لحل الأزمة سلمياً، وتأدية نشاط إعلامي إقليمي واسع، والدعوة للمقاطعة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. إلا أن ذلك كله لم يجعل حركة "الفعل والتأثير" فاعلة في تغيير مجريات الأمور الدولية ونتائجها، وإن كانت أشكال الفعل قد خلقت قلقاً واضحاً لدى الأطراف الإقليمية، وشكلت حالة من عدم الاستقرار السياسي.

أما بالنسبة لدور هذه الحركات ما بعد الأزمة، فإنها مارست أدواراً واتصالات سياسية أخرى على صعيد البيئة الإقليمية الرسمية تمثلت في القيام بدور الوسيط، في محاولات لفض المنازعات بين بعض الدول العربية والإسلامية - بحسب يوسف ندا- ومنها: الوساطة بين المملكة العربية السعودية وإيران لحل أزمة الحجاج الإيرانيين في عام 1987، وبين المملكة العربية السعودية واليمن بشأن التوتر بينهما في عام 1994، ومساعدة اليمن في موضوع الخلاف مع أثيوبيا حول جزر حنيش.[30] وهناك أدوار ووساطات عديدة أخرى، كجهود حسن الترابي بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس خلال عام 1993 حول انضمام الأخيرة إلى المنظمة والاعتراف

بشرعيتها كممثل وحيد للفلسطينيين،[31] وكذلك حول العلاقة بين حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية عام 1995.

ويلاحظ مما سبق أن دور حركات الإسلام السياسي خلال هذه المرحلة تمحور حول المحيط الإقليمي وليس المحيط الدولي، كما أنه اتسع من دائرة العمل الشعبي في العالم الإسلامي إلى دائرة العمل والمشاركة على الصعيد الرسمي أو الحكومي.

حركة حماس والحراك الدولي في هذه المرحلة

لابد من الوقوف عند ظهور دور حماس كجزء من ظاهرة الإسلام السياسي خلال هذه المرحلة، ونلاحظ أن هذه الحركة سبقت معظم مثيلاتها من الحركات الأخرى في مجال العلاقات الإقليمية والدولية، من حيث العمل والمشاركة والحضور كفاعل في هذين المحيطين، بغض النظر عن إيجابيات أو سلبيات ذلك. ولاشك أن ارتباط هذه الحركة بالقضية الفلسطينية ذات الأبعاد الإقليمية والدولية دفعها إلى الدخول في المعترك الخارجي مبكراً قبل مثيلاتها، ونجحت في أن تصبح لاعباً أساسياً في معادلة القضية الفلسطينية، حتى قبل نجاحها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية عام 2006.

يؤرِّخ دور حماس على الصعيد الخارجي مع حادثة إبعاد أربعمئة فلسطيني في أواخر عام 1992 إلى الحدود اللبنانية من قبل الاحتلال

الإسرائيلي، وكان معظمهم من رموزهـا الـسياسية والدينيـة والاجتماعيـة.[32] وتُعتبر هذه الحادثة المرحلة الأولى التي نجحت فيها الحركـة في فـك الحـصار الإعلامي والسياسي الإقليمي والـدولي عنهـا، ووفـرت فرصـة لاحتكاكهـا بالدول والهيئات الدولية الإعلاميـة والـسياسية، وأصـبحت موضـع اهـتمام إقليمي ودولي رسمياً وشعبياً. ومما لاشـك فيـه أن طريقـة تعامـل المبعـدين وطبيعة خطابهم السياسي والإعلامـي، واسـتنادهم إلى لغـة القـانون الـدولي والشرعية الدولية، واستغلال تعارض عملية الإبعاد مع القـانون والأعـراف الدولية، أسهم بشكل كبير في نجاحهم في استغلال هذا الحدث.

دفعت هذه التجربة إلى بلورة رؤية وسياسـات خارجيـة متقدمـة نـسبياً بالنسبة للحركة، مقارنة بنظيراتها من حركات الإسـلام الـسياسي الأخـرى، وأوضحت، في دراسة أو كراس لها في عام 1996 بعنـوان «سياسـات حمـاس المرحلية في العلاقات السياسية»، السياسات العامة لهـا في المجـال الـدولي في هذه المرحلة، ومنها:[33]

1. الاتصال مـع مختلـف الأطـراف الدوليـة بغـض النظـر عـن خلفياتهـا السياسية والفكرية بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني.

2. الحرص عـلى إقامـة العلاقـات والاتـصالات مـع الأطـراف الدوليـة وكسب تأييدها وتعاطفها لا يتعارض مع تمسكها بثوابتها.

3. ليس للحركة معركة مع أي طـرف دولي، ولا تتبنـى ضرب أو مهاجمـة مصالح وممتلكات الدول المختلفة.

4. الترحيب بأية جهود دولية تهدف إلى إزالة الاحتلال ورفع ظلمه وتسلطه على الشعب الفلسطيني.

5. معارضة القرارات التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، مع عدم معاداة المؤسسة الدولية بالمطلق.

6. التركيز في اتصالاتها وعلاقاتها على الدول ذات التأثير في الساحة الدولية، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى تجاهل بقية الأطراف الأخرى الأقل أهمية أو تأثيراً.

لقد استطاعت – بهذا الطرح – آنذاك أن تقدم "رؤية وسياسات استراتيجية" واضحة المعالم من حيث الكليات والعموميات، وليس من حيث المجالات التفصيلية، وتمكنت من أن تعكس فهماً أكثر تعقيداً لمعادلة العلاقات الدولية، بغض النظر عن الخلاف والجدل بين رؤيتها وبين ممارستها العمل السياسي الدولي. وفتحت قنوات واتصالات دولية مع الدول الغربية ومع معظم سفراء الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن؛ وذلك بهدف شرح أهدافها وسياساتها ومحاولة التأثير على مواقفها،[34] ولم تكن نظرتها وتعاملها الدولي يصنف "الغرب" بوصفه كتلة واحدة، وإنما يميز في كثير من الأحيان بين المواقف الأوربية والمواقف الأمريكية تجاهها وتجاه القضية الفلسطينية، كما أنها كانت تميز بين الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي، ولم تغلق باب الاتصالات السياسية معها. كما كانت تحاول التأثير على الموقف الأوربي بشكل يبقى منفصلاً ومختلفاً عن الموقف الأمريكي،

وانعكس ذلك في بياناتها وتصريحات مسؤوليها.[35] وكانت هناك اتصالات أوربية عديدة مع حماس خاصة في عام 2003 لإقناعها بتغيير مواقفها، ولتجديد هدنتها مع إسرائيل، وفي هذا السياق أشار الشيخ أحمد ياسين أنه «كان هناك اتصالات مع الأوربيين لتجديد الهدنة مع إسرائيل، ورفضت حماس ذلك».[36] واستمرت هذه الاتصالات قبل وبعد وضعها على قائمة المنظمات الإرهابية في أيلول/ سبتمبر 2003.[37]

استطاعت حركة حماس منذ حادثة الإبعاد إلى ما قبل دخولها السلطة في عام 2006 أن تقفز بالحركات الإسلامية قفزة نوعية في مجال العمل السياسي الدولي، من حيث الاتصالات والحضور والمشاركة.

وبعد دخول حماس في السلطة الفلسطينية منذ عام 2006 استمرت اتصالاتها مع بعض الأوربيين بشكل غير علني. وأصبحت هي وحكومتها تشاركان في العديد من اللقاءات الرسمية العربية والإسلامية في دول العالم الثالث، كما أن اتفاق مكة بين حركتي حماس وفتح كان محوراً أساسياً في الخطاب الإقليمي والدولي. كما كانت المبادرة الروسية في استقبال قادة حماس وعقد محادثات معها على مستوى وزير الخارجية الروسي، عكس اهتمام الطرفين بتعزيز هذه الاتصالات.[38]

وفي بيان الحكومة الفلسطينية الأولى التي شكلتها حماس، عبرت عن طبيعة توجهاتها في السياسة الخارجية وعن رؤيتها تجاه المنظمات الدولية؛ إذ أشار رئيسها إسماعيل هنية إلى «حرص الحكومة على إقامة علاقات سليمة

ومتينة مع مختلف دول العالم وكذلك مع المؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن ... بما يهدف إلى تعزيز السلم والاستقرار العالمي ... إننا معنيون بعلاقة قوية ومتينة مع الاتحاد الأوربي، غير أننا نتوقع من الاتحاد الأوربي إعادة النظر في بعض سياساته المتبعة بشأن الصراع في المنطقة ... كما نطالب المجتمع الدولي وخصوصاً اللجنة الرباعية أن تنحاز إلى قيم العدل والإنصاف من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ... كما نثمن موقف روسيا كعضو في اللجنة الرباعية التي اختارت سبيل الحوار ... وأبدي استعداد الحكومة للحوار مع اللجنة الرباعية والبحث عن كافة السبل لإنهاء حالة الصراع و إقرار الهدوء في المنطقة».[39]

وفي بيان حكومة الوحدة الوطنية إلى المجلس التشريعي في عام 2007، أشار إسماعيل هنية أيضاً إلى أن حكومته تحرص على «الالتزام بتفعيل دورها في كل من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي... [و] تفخر بالروابط الدولية المتنوعة التي تعمقت عبر الدعم الدولي لشعبنا وحقوقنا المشروعة، وستعمل الحكومة على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم ومع المؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية ... كما تؤكد الحكومة على ... احترامها للقانون الدولي والقانون الإنساني بما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا وتقاليدنا الأصيلة ... إن الحكومة حريصة على إقامة علاقات متينة مع الاتحاد الأوربي وكل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية واليابان والهند ودول أمريكا اللاتينية ... كما أن الحكومة ستحرص على تطوير العلاقة مع الدول الدائمة العضوية في مجلس

الأمن. وتدعو الحكومة الإدارة الأمريكية إلى ضرورة إعادة النظر في موقفها من القضية الفلسطينية وإلى ضرورة احترام خيار الشعب الفلسطيني الذي تجسده حكومة الوحدة الوطنية».[40]

ورغم أن حركة حماس قد أصبحت خلال حكومتيها، وحتى إقالتها عام 2007 من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، محور الاهتمام في الاتصالات والسياسات الإقليمية والدولية تجاه المنطقة، إلا أنها لم تنجح في تحقيق نتائج فاعلة أو اختراق عملي على صعيد العلاقات الدولية؛ فمن الواضح أنها لم تنجح في نقل رؤيتها النظرية للعلاقات الدولية على صورة ممارسات ناجحة على أرض الواقع، فالقوى الدولية مازالت ترى أن هناك فجوة كبيرة بين طروحاتها وسياستها وبين متطلبات هذه القوى في المجتمع الدولي. وفي المقابل، لاشك أن تجربة حركة حماس في مجال العلاقات الدولية يتوقع أن تسهم في إنضاج رؤية الحركة الإسلامية عموماً وسياساتها وممارساتها تجاه العلاقات الدولية، وتطوير إدراكها لطبيعة التحديات التي من الممكن أن تواجهها في مجال العمل الدولي.

أحداث الحادي عشر من سبتمبر وظاهرة الإسلام السياسي

إن حركات الإسلام السياسي موضوع الدراسة تختلف عن ظاهرة "ابن لادن"، من حيث اللجوء إلى العنف المسلح ضد الأنظمة العربية الحاكمة كوسيلة للتغيير. وهي لم تكن طرفاً مباشراً في الصدام المسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك يمكن القول إن أحداث سبتمبر خلقت "توتراً

كبيراً" واستقطاباً بينها وبين الولايات المتحدة والقوى الغربية وعززت "الفجوة " أو "العداء" السياسي والثقافي وربما الحضاري بين الطرفين. وفي نفس الوقت أدت هذه الأحداث إلى إقحام هذه الحركات بكافة أطرافها ورؤاها كلاعب مستهدف غالباً في تفاعلات السياسة الدولية، وإدخالها إلى موقع الحدث والاحتكاك المباشر في السياسات الإقليمية والدولية، وإن كان هذا الحضور من موقع دفاعي في معظم الأحيان. وقد دفعها ذلك للتفكير برؤية استراتيجية أكثر عمقاً تجاه التفاعلات الدولية.

موقف حركات الإسلام السياسي من النظام الدولي الجديد والمنظمات الدولية

أصبح الخطاب السياسي الدولي لهذه الحركات بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز النظام العالمي الجديد، وكذلك بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، يحتوي على لغة مليئة بالعديد من المصطلحات الدولية المعاصرة؛ مثل الشرعية الدولية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والأمم المتحدة، والإرهاب الدولي، ومجلس الأمن، والنظام الدولي أو العالمي، والتعاون الدولي، والقانون الدولي، وصراع الحضارات، والتعاون الإنساني، والأمن والسلم العالمي، والعولمة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من مصطلحات السياسة الدولية المعاصرة.[41] و يعكس استخدام هذه المصطلحات في خطابها شكلاً من أشكال تفاعلها مع البيئة والمجتمع الدولي والسياسة الدولية، والابتعاد عن العيش في حالة من "الاغتراب" عن خطاب العصر ومفرداته.

أما منظمة الأمم المتحدة، فإنه رغم انتقادات هذه الحركات لسياساتها والكثير من قراراتها واتهامها بالقصور أوالعجز والازدواجية في المعايير تجاه القضايا العربية وخاصة الصراع العربي – الإسرائيلي، وحصار العراق خلال التسعينيات من القرن العشرين، فإنها من حيث المبدأ كانت تدعو إلى العمل والتعاون مع الأمم المتحدة ولكن وفق رؤية تقوم على استقلالية هذه المنظمة خاصة عن الهيمنة الأمريكية، ومعالجة جوانب القصور فيها. وعبرت أيضاً عن مجالات ورؤى وسياسات "براجماتية" إلى حد ما تتقاطع مع مصلحة القضايا العربية والإسلامية. فمثلاً، عبر أحد قادة حماس عن سياسات الحركة تجاه الأمم المتحدة، بقوله «فنحن نقبل بأي قرار عربي أو إسلامي أو دولي ينسجم مع حقوقنا وثوابتنا، ونرفض في الوقت نفسه أي قرارات تتعارض معها، لذلك فنحن لا نقبل تلك القرارات جملة واحدة ولا نرفضها كذلك».[42]

من ناحية أخرى، فقد حدد حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن في مؤتمره العام الأول في نهاية عام 2001، رؤيته تجاه واقع الأمم المتحدة السلبي وكيفية الخروج منه بما يلي: «إن الاختلالات والتشوهات التي أصابت هيئة الأمم المتحدة، ولاسيما في العقدين الأخيرين تتطلب تبني استراتيجية داعية إلى تحقيق استقلال هيئة الأمم المتحدة والمجالس والمنظمات المنبثقة عنها، وتحريرها من هيمنة بعض الدول الكبرى عليها، ووضع حد لحق النقض (الفيتو) الذي تستأثر به بعض الدول؛ مما يرسخ دكتاتورية هذه الدول واستبدادها».[43]

وقد كانت نظرة حركات الإسلام السياسي - بالرغم من هذا التحفظ تجاه أداء الأمم المتحدة - تدعو إلى التفاعل الإيجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية، ويظهر ذلك في دعوتها في الأردن إلى «ضرورة ممارسة سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي على مستوى العالم والمشاركة في عضوية مختلف المنظمات الدولية والإقليمية التي تحقق مصالح البشرية والمصالح العليا للأمة العربية والشعب الأردني».[44]

وربما من المفيد هنا الإشارة إلى نظرة هذه الحركات تجاه بعض المنظمات الدولية، كحلف شمال الأطلسي "الناتو"، على سبيل المثال، باعتباره إحدى مؤسسات النظام الدولي القائم. فمنذ نشأته عام 1949 وحتى نهاية الحرب الباردة أو منتصف التسعينيات، لم يكن لدى هذه الحركات اهتمام بهذه المنظمة الدولية، وكانت نظرتها شبه غائبة وإن كانت تتسم بعدم الثقة والسلبية تجاهها بوصفها خاضعة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك هو الحال بالنسبة لنظرة حلف الناتو تجاه هذه الحركات؛ فقد جاء اهتمامه بظاهرة الإسلام السياسي لاحقاً، نتيجة متغيرات دولية تعلقت بانتهاء الحرب الباردة وما نتج عن ذلك من تغيير استراتيجي في دور وبرامج ومهام حلف الناتو، وكذلك بروز ظاهرة العنف الدولي، أو الإرهاب في بعض الدول الأعضاء في الحلف. ورغم ذلك لم يكن دور الحلف في كوسوفا موضع نقد من قبل هذه الحركات. ولقد تطور دور الحلف لاحقاً في العالم الإسلامي إلى أعمال ميدانية مثل دوره في أفغانستان، ثم طرح في أكثر من مناسبة مشاركة قوات حفظ

سلام من الحلف في كل من العراق وجنوب لبنان ودارفور. ولاشك أن هذا التوسع في دوره قد يتبعه مواقف من هذه الحركات أكثر فهماً وعمقاً تجاه العلاقة به، التي من المرجح أن يشوبها النمط السلبي أو العدائي.

أما فيما يتعلق بمواقف تلك الحركات ورؤاها تجاه السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (مرحلة النظام الدولي الأحادي القطبية) فكانت تعكس عدائية أكثر تجاهها، ورفضاً أشد لها مما كانت عليه في مرحلة الحرب الباردة، وبخاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر وما تبعه من غزو أمريكي لأفغانستان عام 2001، ثم احتلال العراق عام 2003، والدعم المستمر لإسرائيل، بما في ذلك حربها على لبنان عام 2006، وحصار الولايات المتحدة للحكومة الفلسطينية عام 2006، ومقاطعة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في آذار/ مارس 2007، وغيرها من المواقف التي كانت تعمل على تعزيز وتأكيد المواقف والرؤية السابقة، بل وبشكل أكبر. وقد تبنت هذه الحركات الدعوة للتصدي لهذه السياسة في المنطقة ومقاومتها واتهمتها "بالعدوان" و"الاحتلال" و"انتهاك سيادة الدول"، وانتهاك "الشرعية الدولية"، والتدخل في شؤون الدول العربية والإسلامية. كما عبرت هذه الحركات عن رؤيتها لطبيعة الأهداف الحقيقية الأمريكية في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر واحتلال العراق.[45]

من ناحية أخرى، يشير أحد التقارير أنه رغم مواقفها وسياساتها تجاه السياسة الأمريكية، إلا أن الجميع يعلم أن هذه الحركات لم تقدم على أي

عمل مباشر ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو مخططها أو مصالحها، ولايزال رفضها يقع في دائرة الممارسة الديمقراطية السلمية من وجهة النظر الغربية، ولا يعتقد أنها ستقدم على أي عمل يشكل تهديداً مباشراً وصريحاً للمصالح الأمريكية في المنطقة أو خارجها.[46]

عموماً، فإن أدبيات تلك الحركات تعكس أو تعبر عن نظرتها تجاه النظام العالمي الجديد، والتي تتفق في جزء منها مع النظرة الرسمية لبعض الأنظمة السياسية في العالم العربي والاتجاهات السياسية للحركات العربية العلمانية. ويمكن إجمال نظرتها تلك في عدة أمور؛ منها ازدواجية المعايير لدى السياسة الغربية الدولية عموماً والأمريكية خصوصاً، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة في التعامل مع قضايا المنطقة؛ والهيمنة الأمريكية في توجيه السياسات العالمية عموماً والعربية خصوصاً، ومحاولة فرض مواقفها وأهدافها بكافة الوسائل بما فيها القوة العسكرية مع غياب لقوى التوازن الدولي والتعددية الدولية الفاعلة؛ وهشاشة أو ضعف قدرة المنظمات الدولية في مقاومة المشروع الأمريكي في غالب الأحيان، وخضوع هذه المنظمات وخاصة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وحلف الناتو وتحولها إلى أدوات للسياسة الأمريكية والنظام العالمي؛ وانتهاك سيادة الدول واستقلالها وفق شعارات إنسانية، مثل حقوق الإنسان أو المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، والحرب على الإرهاب؛ وحماية إسرائيل وضمان أمنها.[47]

تحديات فاعلية حركات الإسلام السياسي على الساحة الدولية

رغم تطور رؤية حركات الإسلام السياسي ودورها ومشاركتها على المستويين الإقليمي والدولي، وخاصة في مرحلة التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، إلا أن هناك ضعفاً واضحاً ومحدودية في فاعلية دورها وتأثيره في صياغة الحراك الإقليمي والدولي وتفاعلاته تجاه المنطقة. وهناك مجموعة من المعوقات والتحديات التي أدت إلى ذلك، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

أولاً: أهم المعوقات على صعيد البيئة الداخلية (الذاتية)

1. محدودية "الممارسة" و"الخبرة"، وقلة عدد المتخصصين لديها في مجال العلاقات السياسية الدولية؛ إذ يشير أحد رموزها إلى وجود ظاهرة الفقر المدقع لدى وسطها القيادي في التخصصات العلمية المتعلقة بالكشف عن عناصر معادلة التغيير؛ كالتاريخ والاقتصاد والاجتماع والعلاقات الدولية.[48] إن هذا الضعف جعل قراءتها للعلاقات الدولية «غير محكومة بقراءات علمية في موازين القوى واستعدادات الناس. إن القراءة الجادة في موازين القوى بين أمتنا وأعدائها تكشف عن خلل فادح لصالح الطرف الآخر. ولكن الميزان متحرك باستمرار، وهو يتجه إلى تحولات مهمة لصالح أمتنا».[49] وفي هذا السياق يشار أيضاً إلى ندرة وجود شخصيات ذات إمكانيات قيادية دولية فيها، بحيث تمتلك

قدرات ومهارات ورؤى سياسية وفكرية استراتيجية واضحة وأدوات اتصال مع الآخر وخطاباً سياسياً معاصراً، ولها طبيعة كاريزمية، بحيث تستطيع أن تفرض على المحيط الدولي عموماً والغربي خصوصاً حضوراً واهتماماً.

2. ضعف و"غربة" الخطاب السياسي الإسلامي تجاه البيئة الدولية وغرابته؛ فحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، كان هذا الخطاب عموماً يتسم بالبعد عن لغة السياسة الدولية والمصطلحات المعاصرة؛ مثل حقوق الإنسان، والشرعية الدولية، والعولمة، والقانون الدولي، والمنظمات الدولية، وإن كان قد تطور بعد ذلك بشكل كبير.

3. محدودية وجود المؤسسات والأجهزة اللازمة للعمل الدولي لدى هذه الحركات؛ كمراكز الأبحاث السياسية، وتلك المعنية بالشؤون الدولية (السياسية والاقتصادية والإعلامية)، ومؤسسات العلاقات العامة وبنوك المعلومات، والإعلام الدولي، وإن بدأت مؤخراً تولي الاهتمام بتأسيس بعض هذه المؤسسات، ولكن دورها مايزال محدود الفاعلية. إن تأسيس هذه المؤسسات يعكس شعورها بالحاجة إلى هذه الأدوات في ضوء حضورها وإقحامها في الحراك الدولي، وازدياد تأثير السياسة الدولية عليها. وماتزال هذه الحركات تشكو من محدودية قنوات تعاملها مع الآخر وضعف آلياته.

ثانياً: أهم المعوقات والتحديات على صعيد البيئتين الإقليمية والدولية

1. الإرث التاريخي الثقافي المتمثل في الخوف والعداء الدولي والغربي، بشكل خاص، لظاهرة الإسلام السياسي؛ فهناك تاريخ وإرث من العداء بين القوى الدولية الغربية المهيمنة على المنطقة وبين الإسلام، سواء في مرحلة الصراع ضد الاستعمار في الدول العربية خلال القرن العشرين، أو في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. إن الغرب عموماً يخشى من «القدرة الكامنة للإسلامويين على تقويض عملية السلام العربي - الإسرائيلي واستقرار أنظمة الحكم الموالية للغرب، وعرقلة سبيل وصول الغرب إلى منابع البترول في الخليج، وامتلاك أسلحة غير تقليدية، وممارسة أعمال إرهابية، ولربما تؤثر الاعتبارات الثقافية، عن غير وعي، في التفكير الأمريكي بشأن الإسلام السياسي».[50] ومما لاشك فيه أن أحداث أزمة وحرب الخليج 1990/ 1991، وأحداث سبتمبر 2001، والحرب على العراق عام 2003؛ كلها عززت الفجوة بين هذه الحركات وبين الغرب، أو زادت أزمة الثقة والشكوك المتبادلة بين الطرفين، مما دفع القوى الغربية إلى محاولة حصار دورها وتأثيرها.

2. محدودية الإمكانيات والمؤسسات اللازمة لظاهرة الإسلام السياسي للتأثير والفعل الدولي، مقابل تلك التي تملكها القوى المواجهة لها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والتقنية. وقد أعطى هذا التفاوت تلك القوى الدولية الكبرى القدرة على تحجيم دور تلك الحركات وفاعليتها في الساحة الدولية.

3. الدعم الدولي لمعظم الأنظمة السياسية في العالم العربي مقابل المعارضة الإسلامية بكافة أشكالها. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما طرحه كامل الشريف، وهو مفكر إسلامي معتدل، بقوله: «إذا دفع التسرع وسوء التقدير أي حركة إسلامية لأن تضع الحاكم (أي حاكم) أمام الخيار المحرج، فإما أن يعادي الدول والمؤسسات الأجنبية، أو يضرب الحركة الإسلامية، فإن الاحتمال الثاني هو الأيسر والأرجح؛ ذلك لأن الحركة الإسلامية لا يبكي عليها أحد، ولا تدخل في اهتمامات منظمات حقوق الإنسان».[51] ومن هنا، فإن هذه الأنظمة أسهمت بشكل كبير بتعاونها مع القوى الدولية الكبرى في تحجيم الدور السياسي الخارجي لهذه الحركات.

4. العداء والصراع بين المشروع الصهيوني ومشروع هذه الحركات، حيث إن هناك تاريخاً أو إرثاً من الصراع الثقافي والمادي والحضاري بين الطرفين تمركز حول فلسطين. ويرى أحد رموز هذه الحركات أن الحركة الصهيونية ترى «أن الإسلام هو العقبة المتبقية أمام مخططهم ... إن خطتهم تتلخص في استخدام عصا الغرب الغليظة لضرب مشروع نهوضنا، وذلك من خلال توثيق تحالفهم مع الغرب، ودفعه للتصادم مع الإسلام لإضعاف الطرفين».[52]

5. واقع الضعف العام الذي تعيشه الأمة العربية والإسلامية، والذي يلخصه أحدهم بقوله: «فلن يتيسر للمسلمين أن يستشرفوا مستقبلهم مادام مرتهناً من قبل الآخرين، والمسلمون اليوم مستضعفون ...

ونصيبهم من الشأن العالمي منقوص. والحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية شعارات مرفوعة عالياً، ولكنها في حق المسلمين كلمات حق يراد بها باطل».[53] ولاشك أن هذا الواقع أو الضعف يؤثر تأثيراً كبيراً في قدرات هذه الحركات على الفعل والتأثير الدولي.

سمات علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئة الخارجية

من خلال استعراض علاقة التفاعل وطبيعة الدور والتطور لظاهرة الإسلام السياسي تجاه البيئة والعلاقات الدولية، يمكن ملاحظة عدد من السمات والخصائص العامة لهذه العلاقة، أهمها:

1. يغلب على مواقف حركات هذه الظاهرة وسياساتها تجاه البيئة والمتغيرات الخارجية أنها كانت رد فعل ولم تأخذ زمام المبادرة بصورة استباقية من خلال تشكيل استراتيجية لها تجاه العلاقات الدولية.

2. "المنظومة السياسية – الفكرية" شبه غائبة لدى هذه الحركات خلال معظم مسيرتها التاريخية في التعامل مع العلاقات الدولية المعاصرة ومفاهيمها، رغم وجود أطر عامة شرعية إسلامية في مجال العلاقات الدولية أو الخارجية ترشدها في هذا المجال.[54] ويمكن الإشارة إلى أنها منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين بدأت تُظهر تطوراً في هذا الاتجاه.

3. بقي "حضور" هذه الحركات محدود المبادرة أو التأثير في مجريات السياسة الدولية أو في السياسات الخارجية لدول المنطقة بما يتقارب ومصالحها وأهدافها، باستثناء تلك الفاعلة في الساحة الفلسطينية. بالإضافة إلى عدم قدرتها على إيجاد قنوات مؤسسية (لا فردية) للتعامل مع المنظمات الإقليمية والدولية (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، وحلف الناتو، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي).

4. يلاحظ أن هناك تغيراً وتطوراً كبيرين في الخطاب السياسي لهذه الحركات تجاه السياسة الدولية، خاصة منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين؛ فبعد أن كان يغلب على هذا الخطاب العموميات والكليات والمثالية الدينية، أصبح أكثر اقتراباً من التفاصيل، وأكثر معاصرة وانفتاحاً واهتماماً بالمتغيرات الدولية وبأهميتها وتأثيرها على مجريات سياسات المنطقة وعلى هذه الحركات نفسها. وانتقل هذا الخطاب - إلى حد كبير- من المفاصلة في نظرتها للقوى الدولية، إلى اعترافها بوجود منطقة رمادية في العمل السياسي الدولي لا تتعارض والمثالية والواقعية الإسلامية، وهو ما جعل خطابها يدعو إلى "الانفتاح" وضرورة "التعايش والحوار" مع الآخر، وتأكيدها على "حوار الحضارات" وليس صدامها. كما أصبح الخطاب يتضمن مفردات معاصرة مثل: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وأهمية القانون الدولي، والشرعية الدولية.

5. يلاحظ أن طبيعة الدور وعملية "الفعل والتأثير" لهذه الحركات على صعيد العلاقات الدولية كانت تركز أو تتجه نحو العمل في إطار

المحيط الإقليمي العربي والإسلامي، ولم تكن تتجه للتأثير على مواقف وسياسات مراكز القوى الدولية بشكل مباشر، إلا في مرحلة الاستعمار.[55] كما يلاحظ أن طبيعة الدور الرسمي الإقليمي الذي مارسته هذه الحركات تركز بشكل أساسي في مجال فض المنازعات بين بعض دول المنطقة من خلال آلية "الوساطة".

6. أظهرت مسيرة الاتصالات السياسية الدولية لهذه الحركات أنه رغم طبيعتها العقائدية، فإنها كانت تحمل سمة "البراجماتية" أحياناً أو القابلية للبراجماتية على صعيد ممارسة العمل السياسي على المستوى الدولي.

7. كان أحد أهم أشكال أو أدوات العمل السياسي لهذه الحركات على الصعيد الدولي يتمثل في مبادرات فردية لشخصيات مهمة فيها، أكثر منه في قيام كيانات مؤسسية متخصصة بهذا العمل وفق برامج محددة.

الأطر النظرية للعلاقات الدولية في منظومة حركات الإسلام السياسي

بالرغم من غياب منظومة سياسية وفكرية مؤصلة أو نظرية استراتيجية للعلاقات الدولية لدى حركات الإسلام السياسي، إلا أن بعض الممارسات السياسية الخارجية، و الطروحات أو الرؤى السياسية التي كانت تعبر عنها بياناتها، بالإضافة إلى تصريحات رموزها وقياداتها قد تشكل بالنسبة إليها مبادىء عامة لنواة منظومة أو نظرية في مجال العلاقات الدولية. ويمكن استخلاص أهم هذه الأطر النظرية من تلك الممارسات والتصريحات، بما يلي:

1. ترى هذه الحركات أن الإيمان بالعلاقات الدولية ضرورة إنسانية، وبالتالي يتعين فهم واستيعاب الواقع الدولي ومعادلاته وتعقيداته، و«أهمية إدراك أننا لا نعيش في فراغ، بل نتعامل مع مجتمع محلي وبيئة إقليمية ومجتمع دولي ... فلا تستطيع دولة أو مجتمع أياً كان أن يعيش في عزلة عن العالم».[56]

2. إن الدوافع والهدف من العمل على الصعيد الدولي، بحسب هذه الحركات، هو تحقيق مصالح العباد والبلاد ووحدة المسلمين في كل مكان، مع إعطاء الأولوية لمصالح الدائرة العربية والإسلامية في كل مكان من خلال الوسائل السلمية، وهذا الهدف يحدد التحرك أو الدور السياسي الدولي من خلال "إصلاح ذات البين" و"فض المنازعات" أو محاولة منع النزاعات أو العنف، وذلك بالتهدئة السياسية أو المساهمة الإيجابية في إدارة الصراعات أو الأزمات.[57]

3. إن قاعدة "الفعل" أو "التأثير" في المحيط الدولي تقوم على «تحقيق استقلال حقيقي يؤدي إلى تنمية شاملة لموارد الأمة، ينتهي إلى وحدة إسلامية، مروراً بوحدة عربية، تجعل الأمة الإسلامية نداً لبقية أمم العالم على قدم المساواة ... تتفاعل مع بقية أمم وشعوب العالم وحضاراته».[58] ويقوم هذا الفعل على الاعتماد على استمرارية "التدافع" وفي حدود الإمكانيات وفق الآية الكريمة ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ (هود، الآية 88)، وكذلك الاعتماد على قيم الحوار وآلياته والانفتاح والتسامح مع الغرب ومؤسساته ودول العالم.

كما يقوم على الموازنة بين «الواقعية والمثالية في الخطاب السياسي، بالاعتماد على مفردات واقعية منضبطة بضوابط شرعية ... خطاب يحتاج باستمرار إلى مراجعة وتجديد ليظل مناسباً للعصر، ومحققاً لحلول واقعية لمشكلات الأمة».[59]

4. البحث عن قواسم مشتركة للتعاون والتحالف مع المحيط الدولي؛ فحدود دائرة التعاون المشترك بين هذه الحركات وعناصر وقوى البيئة الدولية ترتكز على معادلة تجمع بين بعدي المصالح والثوابت الإسلامية. وتشير بعض أدبياتها إلى التأكيد على «مبدأ التعاون بين الدول – حكومات وشعوباً – بما يحقق مصالحها جميعاً، على قاعدة الحقوق المتساوية، واحترام استقلال الدول وسيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. إن تعقد مشكلات الحياة وخطورة ما يترتب عليها من آثار على المجتمع الإنساني تحتم التعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات الأهداف الإنسانية السامية والتي تتبنى الدفاع عن مصالح الشعوب».[60]

5. تعزيز تعددية النظام الدولي؛ فبالرغم من نقدها لطبيعة النظام الدولي الجديد وهيمنة القطب الواحد عليه، فإن هذه الحركات تطرح تعاملاً يقوم على أن هذا النظام ليس قدراً لا مجال إلا الخضوع والقبول به، بل يمكن التعامل معه على أساس «تلمس معالم التوازن الدولي الجديد في قوى كامنة»،[61] ذات مستقبل واعد؛ مثل الصين أو اليابان أو ألمانيا أو الاتحاد الأوربي، ومن ثم بناء علاقات تعاون أو تنسيق أو تحالف معها؛

أي إيجاد نوع من التواصل مع هذه القوى المرشحة لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة شؤون العالم.[62] وأخيراً، يرى أحد رموز هذه الحركات أن «عالمها الواقعي العام واقع اتصال لا مجال فيه للقطيعة ... ونحن أدعى بأن نطور النموذج العادل الرشيد لنظام عالمي جديد».[63]

6. التعاون الإيجابي مبدئياً مع المنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة والدعوة إلى إصلاحها واستقلاليتها.

الهوامش

1. للاطلاع على نظريات علم العلاقات الدولية ومفاهيمه وتطوراته، انظر: أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007).

2. حسن نافعة، **مبادىء علم السياسة**، ط2 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص466.

3. راشد الغنوشي، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير** (لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 2000)، ص11.

4. عبدالله أبو عزة، «نحو حركة إسلامية علمية وسلمية»، في: عبدالله النفيسي(محرر)، **الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989)، ص179.

5. محمود أبوالسعود، «مشكلة المدلولات والقيادات»، في: المرجع السابق، ص354.

6. عبدالوهاب الأفندي، «الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع»، في: كتاب **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص13.

7. المرجع السابق، ص44.

8. نجيب الغضبان، **التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي: 1980-2000** (عمّان: دار المنار، 2002)، ص99.

9. لمزيد من التفاصيل حول تلك المظاهر، انظر: المرجع السابق، ص100-101.

10. أحمد الموصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص86 - 87.

11. راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص12- 13.

12. لمزيد من التفاصيل حول تطور العلاقة بين تلك الحركات والسلطة السياسية، راجع: وثيقة «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن»، حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن (عمّان: 25/ 2/ 2007) في: www.jabha.net/aslah.asp؛ ونجيب الغضبان، مرجع سابق، الفصول الثالث والخامس والسادس.

13. انظر على سبيل المثال: البرنامج الانتخابي لمرشحي جماعة الإخوان المسلمين: انتخابات مجلس النواب الأردني الخامس عشر، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، وبرنامج دورة عام 2003، في: www.jabha.net/body9.asp?field=LIB&id=1؛ وبرنامج دورة عام 1989؛ والبرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين في مصر عام 2005، انظر:
www.islamonline.net/arabic/doc/draft_agreement/archives_01.shtml

14. مصطفى الفيلالي، «تقرير تجميعي: الصحوة الدينية الإسلامية: خصائصها، أطوارها، مستقبلها» في إسماعيل صبري عبدالله وآخرين، **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 362.

15. **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا** (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر، 1990)، ص315.

16. كامل الشريف، «خواطر عن الحركات الإسلامية»، صحيفة **الدستور**، الحلقة 11 (عمّان: 3/ 12/ 2000).

17. المرجع السابق، الحلقة 1 (27/ 7/ 2000).

18. حسن الترابي، **الحركة الإسلامية في السودان: التطور، الكسب، المنهج** (الخرطوم: دون ناشر، 1989)، ص274 - 275.

19. إسحاق الفرحان، **مواقف وآراء سياسية في قضايا وطنية عربية وإسلامية**، الجزء الثاني (عمّان: دار الفرقان، 1998)، ص186.

20. رضوان السيد، «مستقبل الحركات الإسلامية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية»، في كتاب **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، مرجع سابق، ص184.

21. حسن الترابي، مرجع سابق، ص276.

22. يمكن العودة لتفاصيل ذلك في لقاء يوسف ندا مع قناة الجزيرة، في برنامج «شاهد على العصر»، الحلقة الثانية (11/ 8/ 2002)، انظر:

www.aljazeera.net/NR/exeres/BFC52150-5FCA-48F3-8E15-7080405A641C.htm

والحلقة الرابعة (25/ 8/ 2002)، انظر:

www.aljazeera.net/programs/century_witness/articles/2002/8/8-28-htm.1

23. رضوان السيد، «حركات الإسلام السياسي والصراع على السلطة في الوطن العربي»، مجلة الندوة، المجلد 6، العدد 3 (عمّان: تموز/ يوليو 1995)، ص10.

24. بالرغم من أن حماس تأسست في كانون الأول/ ديسمبر 1987، إلا أن خطابها ودورها السياسي إزاء البيئة الخارجية كان محدوداً، ويؤرخ البعض بداية ذلك الدور مع عام 1990؛ أي مع تعيين ناطق رسمي لها في الخارج، وبروز قيادات علنية سياسية خارجية في عدد من الدول العربية، ومشاركتها الأولى بصفة رسمية في وفد اللقاء الإسلامي الذي تم تشكيله من قيادات العمل الإسلامي من عدة دول عربية للوساطة في أزمة حرب الخليج الثانية. لمزيد من التفاصيل، انظر خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص162.

25. كان من أعضاء الوفد: محمد عبدالرحمن خليفة، وحسن الترابي، وراشد الغنوشي، وإبراهيم غوشة.

26. خالد الحروب، «اللقاء الإسلامي العالمي بشأن أزمة الخليج»، **مجلة فلسطين المسلمة** (لندن: تشرين الثاني/ نوفمبر 1990)، ص15. ولمزيد من التفاصيل، انظر طارق البشري (تقديم) تقرير الأمة في عام، «الإخوان المسلمون وأزمة الخليج»، (القاهرة: أمة برس والاستشاريين العرب، 1991)، ص212 -226.

27. خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، مرجع سابق، ص15.

28. لمزيد من التفاصيل حول مقر هذا الاجتماع وممثليه وما تضمنه، راجع «البيان الثاني للحركات الإسلامية حول حرب الخليج : 17/ 2/ 1991»، **مجلة فلسطين المسلمة** (لندن: آذار/ مارس 1991)، ص19.

29. انظر تفاصيل ذلك في: «الإخوان المسلمون وأزمة الخليج»، **تقرير الأمة في عام** (القاهرة: أمة برس والاستشاريين العرب، 1991)، ص223-224.

30. لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا والأدوار، انظر لقاء يوسف ندا مع قناة الجزيرة، مرجع سابق، الحلقة الثالثة (18/ 8/ 2002)، انظر:
www.aljazeera.net/programs/century_witness/articles/2002/8/8-20-htm.1

والحلقة الخامسة (1/ 9/ 2002)، انظر:
www.aljazeera.net/programs/century_witness/articles/2002/9/9-5-htm.1

31. لمزيد من التفاصيل حول هذه المفاوضات، انظر خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص102 و121 و132.

32. تفاصيل حادثة الإبعاد موضحة في: المرجع السابق، ص210 و215.

33. المرجع السابق، ص 212.

34. لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: المرجع السابق، ص214 –220.

35. ففي رسالة بعثها قادة من حماس يستنكرون فيها مطالبة الرئيس جورج بوش الابن للاتحاد الأوربي باعتبار هذه الحركة "إرهابية"، وثمنوا الموقف الأوربي خاصة الفرنسي من رفض هذا الطلب. صحيفة الدستور (عمَّان: 30/ 6/ 2003). وفي بيان رسمي أصدرته حماس في نهاية حزيران/ يونيو 2003، تحدثت عن هذا المضمون نفسه. وحول المواقف الأوربية وتميزها عن الأمريكية، انظر: «أسباب التهديد الأوربي لحماس»، مجلة فلسطين المسلمة (لندن: تموز/ يوليو 2003)، ص11.

36. قناة العربية، مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين (7/ 9/ 2003). وأشار في هذه المقابلة إلى أن تلك الاتصالات كانت قبل فترة قصيرة من قيام وزراء الخارجية الأوربيين بوضع الجناح السياسي لحماس ضمن قائمة الإرهاب.

37. انظر على سبيل المثال ما ذكره موسى أبومرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، في مقابلة مع صحيفة السبيل، العدد 543 (عمَّان: 1–7/ 6/ 2004).

38. انظر تعليقات الطرفين على هذه الاتصالات والمحادثات في: «وفد حماس في موسكو اليوم، أبومرزوق: بإمكان روسيا تصحيح أخطاء واشنطن في المنطقة»، وكذلك: «حديث القدس: محادثات تاريخية في موسكو»، صحيفة القدس، العدد 13471 (رام الله: 19/ 2/ 2007).

39. «هنية: مستعدون للحوار مع اللجنة الرباعية حول إنهاء الصراع وإقرار الهدوء في المنطقة»، المرجع السابق.

40. «نص كلمة رئيس الوزراء أمام المجلس التشريعي لنيل الثقة على حكومته»، صحيفة القدس، العدد 13498 (رام الله: 18/ 3/ 2007).

41. انظر على سبيل المثال: البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين في مصر عام 2005، مرجع سابق؛ ورسالة من المرشد العام للإخوان المسلمين إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، 10/ 10/ 2001؛ انظر:

www.islamonline.net/arabic/doc/2001/10/article4.shtml

والسياسات العامة لحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن التي أقرها المؤتمر العام الأول للحزب 28/ 12/ 2001: www.jabha.net/body4.asp?field=doc&id=3؛ ووثيقة «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن»، مرجع سابق.

42. «مقابلة مع عضو المكتب السياسي لحركة حماس، محمد نزال»، مجلة المجتمع، العدد 1043 (الكويت: 23/ 3/ 1993)، ص30-31.

43. السياسات العامة لحزب جبهة العمل الإسلامي، مرجع سابق.

44. وثيقة «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن»، مرجع سابق، راجع البند السابع في المحور الخامس عشر.

45. بيان لحركة لإخوان المسلمين في 14/ 5/ 2003، انظر:

www.islamonline.net/Arabic/doc/2003/05/article08.SHTML

وفي 20/ 3/ 2003، انظر:

www.islamonline.net/Arabic/doc/2003/04/article02.SHTML

وراجع: نيفين مسعد وعبد العاطي أحمد، السياسة الخارجية للحركات الإسلامية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2000)، ص20؛ ووثيقة «رؤية الحركة االإسلامية للإصلاح في الأردن»، مرجع سابق.

46. «هل حان وقت استهداف أمريكا لجماعة الإخوان المسلمين؟»، الملف السياسي، العدد 9 (ليدز، بريطانيا: مركز المنظور السياسي للدراسات والاستشارات، أيلول/ سبتمبر 2003).

47. راجع الأدبيات التالية: أحمد يوسف، **مستقبل العمل الإسلامي: الحركة الإسلامية في ظل التحولات وأزمة الخليج** (شيكاغو: المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، 1991)، ص143، 486، 847؛ و«مقابلة مع عضو المكتب السياسي لحركة حماس، محمد نزال»، مرجع سابق؛ والسياسات العامة لحزب جبهة العمل الإسلامي، مرجع سابق؛ ووثيقة «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن»، مرجع سابق.

48. راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص99.

49. المرجع السابق.

50. فواز جرجس، **أميركا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح؟**، ترجمة غسان غصن (بيروت: دار النهار للنشر، 1998)، ص238.

51. كامل الشريف، مرجع سابق، الحلقة الخامسة (5/ 9/ 2000).

52. راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص100.

53. حسن الترابي، «أولويات التيار الإسلامي لثلاثة عقود قادمات»، **المستقبل الإسلامي**، العدد 2 (لندن: تشرين الثاني/ نوفمبر 1991)، ص70-71.

54. انظر على سبيل المثال **مشروع العلاقات الدولية في الإسلام** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996). وهو مكون من 12 مجلداً.

55. إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر جعلت بعض أطراف ظاهرة "العنف الإسلامي" (كتنظيم القاعدة) - وهو خارج سياق الظاهرة موضوع الدراسة - تنقل عملية التأثير "والفعل" في البيئة الدولية من الشكل غير المباشر إلى الشكل المباشر؛ لمحاولة تحقيق أهداف معينة تقصدها بعض أطراف حركات العنف هذه.

56. عصام العريان، «التعامل مع المجتمع الدولي.. أسسه وأهميته ومحاذيره: دروس من التجربة السودانية 3»، مجلة **المجتمع**، العدد 1397 (الكويت: 25/ 4/ 2000)، ص43.

57. المرجع السابق.

58. «تصالح الأنظمة مع الشعوب والقوى الحية هي الحل» في ملف الإخوان المسلمون .... إلى أين؟، مقابلة مع عصام العريان، أحد قيادات الإخوان المسلمين في مصر، 4/ 12/ 2002، انظر:

www.aljazeera.net/NR/exeres/AC2D6CBF-D154-49A4-ACAD-6706CFA1AB41.htm

59. المرجع السابق.

60. السياسات العامة لحزب جبهة العمل الإسلامي، مرجع سابق.

61. إسحاق الفرحان ، مرجع سابق.

62. جمال البرزنجي، «الجلسة الختامية: عرض وتلخيص لوقائع الندوة ومقترحاتها»، في أحمد يوسف، مرجع سابق، ص502.

63. حسن الترابي، «أولويات التيار الإسلامي لثلاثة عقود قادمات»، مرجع سابق، ص72.

نبذة عن المؤلف

سامي الخزندار: حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر في بريطانيا عام 1995، وعلى دبلوم "إدارة الصراعات وفض المنازعات" من جامعة أبسالا في السويد عام 2000.

يعمل أستاذاً مشاركاً للعلوم السياسية بالجامعة الهاشمية في الأردن منذ عام 2000، وعمل مديراً للمركز العلمي للدراسات السياسية ورئيساً لمركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي في عمَّان، كما عمل نائباً لرئيس جامعة فلسطين في الفترة 2005–2007.

له عدد من الإسهامات الأكاديمية المنشورة، منها: «استطلاع آراء أساتذة العلوم السياسية والإعلام حول مدى مهنية قناة الجزيرة» (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008)؛ و**الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)؛ و«المسلمون والأوروبيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش»، **دراسات استراتيجية**، العدد 9 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)؛ و«الصراعات العربية الداخلية: رؤية في الأسباب والدوافع»، **مجلة أبحاث اليرموك**، العدد 1 (أ)، المجلد 20 (إربد: جامعة اليرموك الأردنية، آذار/ مارس 2004)؛ وله باللغة الإنجليزية:

Jordan and the Palestine Question: The Role of the Islamic and Left Forces in Foreign Policy-Making (Britain: Ithaca Press, 1997); "NATO's Mediterranean Dialogue and Arab States: Themes, Dimensions and Challenges," *Dirasat* (Amman: University of Jordan, October 2005).

صدر من سلسلة «دراسات استراتيجية»

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

.13	ماجد كيّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
.14	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
.15	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
.16	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
.17	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
.18	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
.19	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
.20	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
.21	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
.22	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
.23	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
.24	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
.25	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
.26	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
42	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59.	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60.	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61.	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62.	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63.	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64.	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65.	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66.	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67.	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68.	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69.	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70.	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.
10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 1500 دولار أمريكي وخمس نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **«دراسات استراتيجية»**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات استراتيجية»

الاســم :

المؤسسة :

العنوان :

ص. ب : المدينـــة:

الرمز البريدي:

الـدولـة :

هــاتـف : فــاكـس:

البريد الإلكتروني

بدء الاشتراك: (من العدد: إلى العدد:)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



ISSN 1682-1203



ISBN 978-9948-00-961-0



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب. 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2- 971- فاكس: 4044542 -2- 971- E-mail: pubdis@ecssr.ae